وهو انك اذا كنت في مقام الرواية فلك المنزل ولو خالف
لانه شرط ان اجل قصد المحدث السند والمتون على اصل الحديث
دون ما اذا كنت في مقام الاحتجاج بمن روى في المعاجم والمشيخات
ونحوها فلا حرج عليه في الاطلاق بخلاف من اورد ذلك في الكتب
المبوبة لاسيما ان كان الصالح للترجمة زائدا على ما في الصحيح
فتامل ثم بين فوائد المستخرجات وهي كثيرة فمنها ما ذكره بقوله
واعلم ايها المحدث بصحة لما يزيده في المستخرجات من الفاظ زائدة
وتتمات في بعض الاحاديث فيثبت بها تلك التخاريج لانها
واردة بالاسانيد الثابتة في الصحيحين او احدهما وخارجة
من ذلك المخرج الثابت كذا قرر ابن الصلاح قال الحافظ ابن حجر
قيد وقوعها فيما ضمنه في عدم الصحيح في هذه الازمان
اذ الطرق صحيح هذه الزيادة ثم علل ما بعضهم من دعواه ويقولون
بذلك الاسناد انما هو من ملتقى الاسناد الى المستخرج دون
ذلك بحثا في نفسه لان المستخرج لم يلتزم الصحة في ذلك
وانما جعل قصد العلو فان حصل وقع على غرضه ثم ان كان
صحيحا او فيه زيادة فزيادة حسن حصلت اتفاقا والا فليس
ذلك ضمنه وفي ما ضمنه قوله فهو اي التخريج مع العلو
اي علو الاسناد قال المصنف لان مصنف المستخرج لو روى
حديثا مثلا من طريق البخاري لو فرض انزل من الطريق الذي رواه
به المستخرج في مثاله ان ابا نعيم لو روى حديثا عن عبد الرزاق
من طريق البخاري او مسلم لم يصل اليهم الا باربعة واذا رواه عن
الطبراني والدبري وصل باثنين وكذا لو روى حديثا في مسند
الطيالسي من طريق كان بينه وبينهم اربعة شيخا بينه وبين
مسلم ومسلم وشيخه واذا رواه عن ابن فارس عن ابن حبيب
عنه وصل باثنين ذا بيان اي بتبيين التخريج العلو والزيادة

في قدر

واعلم يصحة لما يزيده
فهو مع العلو ذا بيان

وذلك

في قدر الصحيح وعليه اقتصر ابن الصلاح وتبعه العراقي الا انه
اشار الى اكثر منها اذ قال

وما يزيد فاحكم بصحته ✝ فهو مع العلو من فائدته

وقد زاد المصنف عليها بقوله وبتبيين التخريج ايضا كثرة الطرق
فيقوى بها للترجيح عند المعارضة وذلك بان يضم المستخرج شيخا
آخر فاكثر مما في الذي حيث يضيف الصحيح عينه وربما ساق له
طرقا اخرى الى الصحابي بعد فراغه من استخراجه كما يصنع ابو عوانة
وبتبيين ايضا تبيين الراوي الذي ابهم في الصحيح كحدثنا
فلان او رجل من فلان وغيره او غير واحد فبتبيينه المستخرج
او تبيين الذي اهمل منه كمحمد من غير ذكر ما يميزه عن غيره من
المحدثين ويكون في شيخ من رواه كذلك ممن يشاركه في الاسم
فيميزه المستخرج او تبيين سماع راو ذي تدليس كأن يروي
في الصحيح عن مدلس بالعنعنة فيرويه المستخرج بالتصريح
بالسماع او سماع راو او مخالط كان يروي مصنف الصحيح
عن اختلط ولم يتبين هل سماع ذلك الحديث في هذه الرواية
قبل الاختلاط او بعده فتبينه المستخرج اما صريحا او بأن يرويه
عينه من طريق لم يسمع منه الا قبل الاختلاط وفائدتان
جليلتان وان كنا لا نشوقف في صحة ما روى في الصحيح من ذلك
غير مبين وذلك لو لم يطلع مصنفه على انه روى عنه قبل
الاختلاط وان المدلس سمع لم يخرجه فقد سال الثوري السبكي
شيخه المزي هل وجد لكل ما رواه بالعنعنة طريق مصرح
فيها بالتحديث فاجابه بكثير من ذلك لم يوجد وما بسعنا الا
تحسين الظن قال الحافظ ابن حجر وكأما ذا اهمل به حديث
في الصحيح البخاري او مسلم جاء المستخرج منه سلما فهذه من
فوائد وذلك كثير جدا والله سبحانه وتعالى اعلم

كثرة الطرق وتبيين الذي
ابهم او اهمل او سماع ذي
تدليس او مخالط وكل ما
اجمل في الصحيح منه سلما

Copyright Beijing University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)